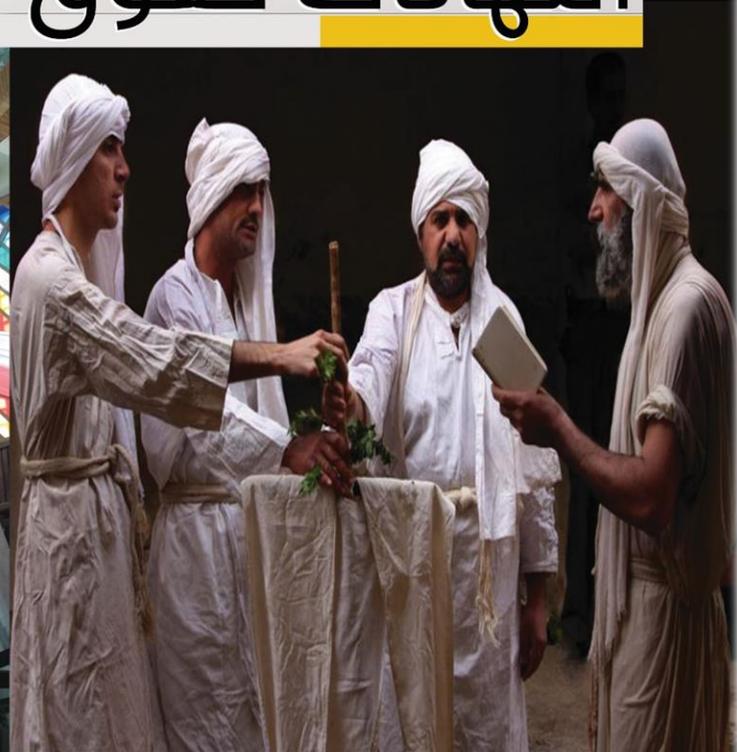




انتهاكات حقوق الاقليات



Violations of Minority Rights
in Iraq

REPORT

الفهرست

- الملخص التنفيذي: خلاصة وأستنتاجات
- المقدمة
- الاقليات الدينية في العراق
- انتهاكات الاقليات الدينية في العراق
- 1- انتهاكات حقوق المسيحيين
- 2- انتهاكات حقوق الايزيديين
- 3- انتهاكات حقوق الصابئة المندائيين
- الإطار القانوني للاقليات الدينية في العراق
- التوصيات

المشاركون



ali964_bader@yahoo.com



Smart.Sfhd@gmail.com



ت	اسم المنظمة	اسم المسؤول	البريد الالكتروني	رقم الهاتف	المنصب
1	منظمة الخير الإنسانية	علي بدر عبدالله	Ali964_bader@yahoo.com	+9647704440862	المدير التنفيذي
		ضحى عبدالحسن	Aaa.dah9@gmail.com	+9647716216663	مدير البرامج
2	منظمة سمارت للتنمية البشرية	عبدالجليل محمد	a.aljaleel7@gmail.com	----	عضو منظمة
3	منظمة الغد للحوار والتنمية	بلال الخفاجي	Alghad.fou@gmail.com	----	مدير المنظمة

4	جمعية الكوثر لرعاية الاسر المتعففة	باسم محمد عطية	Al-kawther76@gmial.com	+9647724774867	مدير المنظمة
5	----	كرار رفعت	Karrar.rifaat@gmail.com	+9647718665334	ناشط مدني

منظمات مجتمع مدني عراقية، غير حكومية، وغير ربحية، معنية بقضايا حقوق الإنسان

الملخص التنفيذي

يسعى هذا التقرير، مستنداً على مقابلات مكثفة، وعمل ميداني وبحث، إلى توثيق محنة الأقليات الدينية الرئيسية في العراق المسيحيون، الأيزيديون، الصابئة المندائيون. فمنذ حزيران عام 2014، تم قتل، سبي، اختطاف عدة الاف من الاشخاص الذين ينتمون للأقليات الدينية في العراق، بما في ذلك إجبار آلاف النساء والفتيات على الزواج أو الإستعباد الجنسي. لقد ارتكبت قوات داعش الارهابية جرائم حرب، جرائم ضد الإنسانية، بما في ذلك إعدامات بأجراءات مختصرة، قتل، تشويه، اغتصاب وعنف جنسي، تعذيب، تجنيد الأطفال.

أن الاقليات الدينية في العراق هي الآن على وشك الأختفاء. إن السكان المسيحيين اللذين بلغ تعدادهم السكاني قبل 2003 ما يقرب من 1,400,000 نسمة قد تضائل إلى 250.000 نسمة، ونفس الحال مع بقية الأقليات الدينية المهددة بالانقراض.

في الوقت نفسه، يوجد حتى لحظة كتابة هذا التقرير، عدد غير معلوم، من النساء العراقيات المنتميات للأقليات، محتجزات لدى بقايا تنظيم داعش الأرهابي، يخضعن للعبودية الجنسية، بينما نجد أن النساء الناجيات والمحاررات إنهن في حاجة ماسة إلى الرعاية الطبية، كذلك الدعم النفسي والاجتماعي.

حتى لحظة كتابة هذا التقرير، لا يبدو أنه هناك أي جهد عراقي أو دولي جدي لتعزيز الظروف السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية للأفراد المنتمين لأقليات دينية.

إن التفكير في وضع حد للانتهاكات التي يعاني منها الأفراد المنتمين لأقليات دينية، يستدعي إعادة بناء الثقة على مستوى افقي/اجتماعي بين عموم افراد المجتمع العراقي والأفراد المنتمين لأقليات دينية، وعلى مستوى سياسي/عمودي بين الأفراد والنظام السياسي¹، فإن مثل هذه الخطة لا يمكن تصورها دون وضع حد للانتهاكات حقوق الأقليات وتوفير سياسات عملية لإنهاء السياق السياسي والاجتماعي والثقافي الذي يسمح أو يشجع على التمييز ضد الاقليات.

مقدمة التقرير

أن الكارثة الإنسانية المتمثلة بانتهاك حقوق الاقليات الدينية في العراق منذ اكثر من عقد، والتي نتج عنها لاحقاً، اجتياح تنظيم داعش الإرهابي لمناطق سكن الاقليات التي تعيش فيها منذ قرون، فإن سلسلة من الأسباب التي ما تزال تتصافر لتعزيز انتهاك الاقليات؛ الاستيلاء على الممتلكات بطرق غير قانونية، التمييز بكافة أنواعه، الحرمان من الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية، الحرمان من الحصول على الخدمات العامة، والوصول لوسائل الإعلام، الحق في التعليم.. الخ.

وساهمت مظاهر سيادة الإفلات من العقاب في تنمية مخاوف وقلق شديدين لدى الأفراد المنتمين للأقليات، وخيبة أمل على نطاق واسع في نظام العدالة وعدم ثقة شبه مطلقة في مؤسسات الدولة.

ويرسم هذا الوضع المأساوي خلفية الصراع المستمر بين الجماعات الكبرى (العرب والكردي) في المناطق المتنازع عليها، والتي هي بالأساس مناطق سكنى الاقليات.

وتجدر الإشارة إلى أن المشاكل والانتهاكات التي يعاني منها الأفراد المنتمين للأقليات كثيرة لا يمكن حصرها في هذا التقرير.

ويهدف التقرير بإيجاز إلى رسم سياسيات من أجل وضع حد لجملة من الممارسات القمعية التي تم رصدها من قبل فريق العمل.

- الأقلبيات الدينية في العراق

ان العراق الحالي والمعروف تاريخياً ببلاد ما بين النهرين Mesopotamia هو موطن عشرات الأقلبيات الدينية، ويسعى هذا التقرير إلى توثيق محنة 3 جماعات رئيسية، في العراق اليوم، وهي الأكثر تضرراً، والموضحة في الجدول التالي:

الأقلبيات الدينية الرئيسية في العراق اليوم ²			
اسم المكون	عدد السكان ³ 2017	الدين / الطائفة	الموقع
المسيحيون	250,000	الطوائف الرئيسية: كنيسة الكلدان الكاثوليك كنيسة المشرق الآشورية كنيسة السريان الكاثوليك كنيسة السريان الأرثوذكس كنيسة الأرمن الأرثوذكس كنائس من مذاهب أخرى	كان هناك عدداً كبيراً من المسيحيين في بغداد، سهل نينوى، إقليم كردستان، أجبروا بشكل متكرر على النزوح والهجرة، إلا أن الموجة الغير مسبوقه حدثت مع اجتياح داعش في 2014.
الأيديين	500,000	الأيديية	قبل العام 2014 كانوا متركزين في سنجار والشيخان وبعشيقه وبحزاني في محافظة نينوى، وفي مقاطعة سميل في محافظة دهوك. نزحت مجموعات كبيرة إلى كردستان ودهوك وبغداد بعد اجتياح داعش.
الصابئة المندائيون	6000	المندائية	سابقاً كانوا منتشرين بشكل أساسي في بغداد وميسان لكن حالياً بعثرون في المدن الكبرى.

² جدول من إعداد الباحث

³ دراسة؛ الحاجات الإنسانية للأقلبيات في العراق وسوريا - Norwegian church aid

1- المسيحيون

قبل حزيران عام 2014، كان قد غادر العراق بالفعل نصف عدد المسيحيين في العراق، يُعتقد أن عددهم قبل عام 2003 كان يزيد أو يقل عن 1,000,000 نسمة، وهذا يشمل الكلدان الكاثوليك، أتباع كنيسة المشرق الآشورية، الآشوريين الأرثوذكس، الأرمن الكاثوليك، الأرمن الأرثوذكس، السريان الكاثوليك، السريان الأرثوذكس، البروتستانت⁴. ينظر الكثيرون إلى هذه الطوائف على إنها مجموعات مختلفة حيث تتحدث هذه الطوائف بلغتها الخاصة وثقافتها الخاصة. إن مساهمة الحضارة الآشورية القديمة في تاريخ وثقافة المنطقة معروف تماماً ويتعذر محوه. في أعقاب الغزو الذي قادتته الولايات المتحدة، تم استهداف أفراد المجتمع المسيحي بسبب الفروقات الدينية وكذلك بسبب إقراض صلاتهم مع الغرب، مما أدى إلى نزوح عدد كبير من المسيحيين من البلاد كلاجئين. لاحقاً، مع اجتياح تنظيم داعش الإرهابي لمحافظة نينوى نزح آلاف المسيحيون إلى بغداد وأقليم كردستان، وهاجر الكثير منهم، حتى تضائلت أعدادهم لدون النصف.

2- الأيزيديين

إن الأيزيديين هم مجموعة عرقية ودينية قديمة، موجودة في المنطقة منذ التأسيس القديم، ويعيشون بصورة أساسية في شمال العراق. بعض الناشطين الأيزيديين، أفادوا بأن ضغوطاً تمارس من قبل مسؤولين في حكومة إقليم كردستان لإجبار الأيزيديين على تبني وإدعاء الهوية والقومية الكردية⁵. بالإضافة إلى ذلك ونتيجة لسوء فهم دينهم، فإن بعض المتشددون والمتطرفين يعتبرونهم هراطقة وليسوا أهل كتاب، ونتيجة لذلك فقد تم استهدافهم بالعنف بشكل منتظم قبل وبعد حدوث أزمة داعش، وترتب على ذلك تضاعف أعدادهم من 700,000 في عام 2005 إلى 400,000 حالياً⁶.

3- الصابئة المندائيون

يعيشون في بغداد وفي جنوب العراق بمحافظة ميسان بالتحديد، ويشكلون جماعة ألفية تمتد لأكثر من 20 قرناً في بلاد ما بين النهرين، يتكلمون اللغة المندائية الآرامية الشرقية، وتعد لغة العراقيين الاوائل بعد الحضارة السومرية. وبسبب تعرضهم لإنتهاكات إجتماعية شكلت عنهم صور نمطية تنتقص من هويتهم وتزدرى الاختلاط بهم، مما قدم بالمحصلة صورة مضللة عن مستقبلهم في بلد يعدون هم اقدم سكانه، حيث تضائل عدد المندائيين من 90 الف قبل 2003⁷ إلى 3 الاف بالوقت الحاضر⁸، ومع الهجرة المستمرة لهم قد يكون زوال هذه الديانة من العراق وشيكاً.

- انتهاكات الاقليات الدينية في العراق

أن الانتهاكات التي يعاني منها الأفراد المنتمين لأقليات دينية كثيرة لا يمكن حصرها في هذا التقرير. تمكن فريق العمل من رصد جملة من الانتهاكات يمكن إيجازها كالآتي:

1- انتهاكات حقوق المسيحيين

في مقابلة مع مدير أبرشية بغداد للكلدان، المطران شليمون وردوني، أفاد بأن هناك ما يقارب 350 عملية مناقلة بيع مزورة لأمالك وعقارات المسيحيين، وأن بيوت المسيحيين تتعرض للمصادرة والاستحواذ بشكل غير قانوني من قبل متنفذين، وأن الكنيسة في بعض الحالات أفضت تدخلاتها عن إرجاع بعض الممتلكات لأصحابها، ولكن في حالات أخرى كانت عاجزة امام نفوذ سلطة المتنفذين.

⁴ تقرير المفوضية الامريكية للحريات الدينية لعام 2018

⁵ مقابلة مع ناشطين أيزيديين؛ مازن سلو، سفيان شيخاني في 13 أيار 2017

⁶ مقابلة مع الباحث الأيزيدي خلدون النيساني

⁷ مقابلة مع رجل دين صابئي ترميذا سامر العيداني

⁸ تقديرات مؤسسة مسارات وهي مؤسسة معنية بدراسة الاقليات

وفي مقابلات اخرى مع قساوسة ومطارنة لكنائس مسيحية اخرى، طالبوا بتعديل بعض المناهج الدراسية كونها تحض على الكراهية، في إشارة إلى وصف مادة التربية الإسلامية للصف الأول الابتدائي على تعريف المسيحيين بالضالين⁹

وتروي عوائل مسيحية في بغداد¹⁰ تعرضها لإنتهاكات إجتماعية؛ حيث أنه عندما يتعرض المسيحي لظرف معين، تجاوز، حادث سير مثلاً، لا يمكن له إستيفاء حقه، فالطرف المعتدي يستتضعف الفرد المنتمي للأقلية المسيحية، لأن الأخير غير مدعوم لا من السلطات القانونية ولا من الجهات المتنفذة الخارجة عن القانون. وتروي عائلة اخرى عن تعرض ابنها لحادث سير، وتروي اخرى عن تعرضها لسرقة منزلها، واخرى عن تزييف سندات دارها وغيرها من الحالات المشابهة. وبالمجمل فأن هذه الحالات تجعل المواطن المسيحي يرى أن القانون في بلده لا يحميه، فلا يستطيع المطالبة بحقوقه، ولا إسترجاع أملاكه، لأن الشائع هو الأستناد إلى العرف العشائري وليس إلى سلطة الدولة.

وبشأن تعرض طلبة المسيحيون في المدارس الحكومية لمضايقات، كتب مطران أبرشية البصرة والجنوب الكلدانية الأب حبيب النوفلي مقالاً تحت عنوان "المسلمون والمسيحية" عرض فيه أهمية تعرّف المسلمين في البصرة على المعتقدات المسيحية لغرض وضع حدّ للانتهاكات بسبب جهل الدين المسيحي، وكان ذلك بمناسبة تعرّض طفلة مسيحية إلى خدوش في شجار مع زميلاتها من الطالبات المسلمات، لكونها المسيحية الوحيدة في مدرسة تضمّ غالبية من الطّلاب المسلمين الذين يجهلون كلياً معتقدات الدين المسيحي¹¹

وفي يوم الخميس الموافق 2015/5/7 اختطفت جماعة مسلحة فتاة مسيحية في منطقة النعيرية شرقي العاصمة بغداد من امام منزلها، وهي حفيدة راعي كنيسة مريم العذراء للمشرق الأشورية. وفي نفس اليوم اعلنت كتائب المنصوية تحت هيئة الحشد الشعبي، إنها حررت الفتاة المختطفة دون دفع اي مبلغ مالي¹².

ويفسر قسيس الكنيسة الأشورية كيواركيس بأن هذا الوضع يدل على ضعف الأجهزة الأمنية في توفير الحماية الأمنية للمسيحيين في العاصمة، مما ترتب على تلك العوائل أن تستنجد بقوة غير حكومية، في إشارة إلى كتائب بابلون.

وقد رصدت منظمات معنية بمراقبة حقوق الإنسان، عودة حالات اختطاف وقتل للمواطنين المسيحيين، كما تنطوي حالات اخرى على اخذ الاموال دون ارجاع الضحية سالمًا، إنما يتم قتله في الحالتين سواء قاموا ذويه بدفع الفدية او لا.

وفي سياق مقابلات فريق البحث مع المواطنين المسيحيون، كان من السهل رصد مشاعر القلق والحذر من محيطهم الإجتماعي، ويبدو أن تلك الانتهاكات خلقت حاجز اجتماعي بين المسيحيين وجيرانهم.

- هناك من بغداد تبلغ من العمر 39 سنة وهي أم لطفلين وموظفة في ديوان الاوقاف المسيحية في بغداد، تتحدث عن طبيعة التخبط في حياة المجتمع المسيحي العراقي بالوضع الراهن، تقول: إننا بلا حماية، لا الحكومة، ولا الأحزاب تكترث لنا، أطفالنا تحملوا اعباء هذا الوضع، فتم نقلهم لأكثر من مدرسة نتيجة الهرب المستمر نحو مناطق الأمان. وتضيف هناك: نحن نحتاج إلى حماية حقيقية، وتوعية إجتماعية بشأننا، ورد حقوقنا وممتلكاتنا، ربما ذلك وحده يحافظ على ما تبقى من المسيحيين.

- سنار شابة مسيحية تبلغ 18 عام من كركوك، تقول: اختطف احد اقاربي في كركوك امام انظار قوات البيشمركة الكردية، التي لم تتحرك لمساعدته، أجبرنا لاحقاً على دفع الفدية لإطلاق سراحه. وخلال كل ذلك، لم تتحرك ولم تساعدنا جميع القوات الكردية التابعة لحكومة اقليم كردستان التي تحمي المحافظة آنذاك.

- السيد علاء اسطيفان يروي احداث اختطاف شقيقه وأثرها في تفنيت عائلة مسيحية تضم 14 شخصاً، يقول: اختطف شقيقي في يوم الاربعاء من شهر نيسان 2015، وبعد ساعات اتصل الخاطفون لطلب فدية مقدارها 10 الاف دولار، ودفعنا المبلغ وأستلمنا شقيقي وهو منقل بأثار الضرب والتعذيب، وعلى إثر ذلك، قدم جميع افراد العائلة اوراقهم لمنظمة الهجرة الدولية في تركيا فتشنت كل شخصاً في دولة بعيداً عن الآخر.

[هنا الرابط](#)⁹

مقابلات مع عوائل مسيحية¹⁰

[هنا الرابط](#)¹¹

[هنا](#)¹²

ولاحظ فريق البحث إن المسيحيون، يشكون من عمليات الأستيلاء على منازلهم، وبدأت هذه الظاهرة منذ مغادرة المسيحيين لخارج العراق بسبب العنف والتهديدات التي طالتهم، مما ترتب عليه بقاء منازلهم دون إشغال. وتمتاز منازل المسيحيين بارتفاع اسعارها التي تتجاوز 2000 او 3000 دولار امريكي للمتر المربع الواحد. وتم الأستيلاء على عدد غير معلوم من تلك المنازل من قبل جهات وأحزاب وسياسيين منتفذين في الحكومة العراقية. ويعد ذلك تعدياً واضحاً على حق أفراد الأقليات بحماية ممتلكاتهم.

2- انتهاكات حقوق الأيزيديين

تعرض الأيزيديون إلى انتهاك يرقى للإبادة الجماعية عام 2014، ويجري حالياً بعد تحرير كامل اراضي الأيزيديين، الكشف عن مقابر جماعية تركها تنظيم داعش، حيث تضم هذه المقابر رفات الاف الرجال والنساء والأطفال الأيزيديين، وبحسب ناشطين أيزيديين قابلهم فريق البحث فإنه هاجر خلال الثلاث سنوات السابقة أكثر من 75 الف أيزيدي خارج العراق.

وتندرج ضمن انتهاكات الحق في الحياة وسلامة الأفراد، حالات عديدة رصدها التقرير، ففي 2015/6/3 تناقلت وسائل إعلام محلية حادثة مقتل شاب ايزيدي يدعى موسى قيراني مواليد 1995 في محافظة السليمانية بأقليم كردستان اثناء عمله حارساً مع شركة تالون سكيورتي الأمنية. وقد وصفت مبادرة ايزيديون عبر العالم الحادثة بوصفها عملية رجم انتهت برصاصة في الفم¹³.

أن طريقة قتل الشاب الأيزيدي موسى بهذا الأسلوب البشع والتمثيل بجنته وإفراغ رصاصة في فمه توحى بأكثر من مجرد اعتداء جنائي. ويروي اصدقاء الشاب القتيل وهم ايزيديين أيضاً بأن الشاب المقتول كان قد تعرض لمضايقات من زملائه بالعمل بسبب دعوتهم له بترك المعتقد الأيزيدي وأعتناق الإسلام.

وقد أثار خبر مقتل الشاب موسى بهذه الطريقة البشعة، استياء الرأي العام الأيزيدي، وخرجت مظاهرات تطالب بالكشف عن ملابسات الحادث، كما دعت النائبة الأيزيدية آنذاك فيان دخيل بفتح تحقيق رفيع المستوى، لكن لم يحدث أي من ذلك.

أما حالياً، فيجري بين الحين والآخر، على نوادي إجتماعية تابعة او تدار من قبل رجال اعمال أيزيديين¹⁴، ومنها نادي اتحاد الادباء والكتاب في بغداد، حيث يستأجر الأيزيديون هذه النوادي لغرض التجارة، وبهذا الصدد يروي الأيزيديون لفريق البحث، أنه تم الاعتداء مؤخراً من قبل جماعات مسلحة ترتدي زي الشرطة الرسمية ودمرت أثاث النادي وأعتدوا على الموظفين، وهددت الأيزيديون إذا ما استمروا ببيع المشروبات الكحولية والخمور فإنهم سوف يقتلونهم في المرات القادمة¹⁵.

ويؤكد رجال الاعمال ايزيديون أن هذه الاعتداءات ليست الاولى، إذ سبقها قبل فترة ايضاً هجمات في منطقة باب المعظم على محلات بيع الخمور وذهب ضحيتها شابين أيزيديين.

ويتضح مما تم رصده أن الحكومة الاتحادية وحكومة الاقليم لم تتحرك بشكل جدي لمتابعة قضايا انتهاكات الايزيديين، أما لغرض عدم إثارة ضجة حول الحوادث او لإنها مرتبطة بتيارات سياسية إسلامية ذات نفوذ. وأستنتج التقرير أن ترك هذه الاعتداءات من دون التصدي لها من قبل السلطات المعنية، تترك انطباعاً سلبياً لدى الأيزيديون حول عدم اخذ حقوقهم بجدية وترك مساحة شاسعة للإفلات من العقاب.

ويذكر ناشطون أيزيديون خلال المقابلات، إنهم يتعرضون لعمليات اعتقال تعسفية لا تستند لأي سند قانوني، فقط لإنهم يعملون على التصدي لحقوقهم والمطالبة بها، ومثال على ذلك، يقول الناشط خبري إبراهيم، أنه جرى في الذكرى الثانية لإحياء محزنة سنجان، جرت وقفة احتجاجية للتنديد بأنسحاب قوات البيشمركة من مناطق سنجان وترك الأيزيديين امام اجتياح داعش، وعلى أثر تلك الوقفة الاحتجاجية جرى اعتقال عدد من الناشطين الايزيديين المنظمين للوقفة.

من جانب آخر، اعتقلت قوات أمن اقليم كردستان الاسايش، الناشط الايزيدي هادي خدر وأقتادته الى سجن سميل في دهوك، بسبب نشاطه في الدفاع عن حقوق الايزيديين، وتم الأفراج عنه بعد مدة من اعتقاله. كما أقدمت الاسايش في قضاء زاخو على اعتقال الناشط شمو مراد بكر اثناء مروره بالسيطرة العسكرية.

¹³ هنا

¹⁴ مقابلة مع رجل اعمال ايزيدي (خ.س.س)

¹⁵ مقابلة مع نفس رجل الاعمال الايزيدي

ويصف ناشطون أيزيديون هذه الاعتقالات التعسفية بكونها ترقى إلى عمليات خطف وأن تمت تحت غطاء رسمي، كما إنها تتعارض مع ما ضمنه الدستور العراقي من كفالة حرية الرأي والتعبير وفقاً للمادة 38.

ويتعرض الأيزيديون لأنتهاكات لنوع آخر يتمثل بالتحريض والكرهية، وعلى سبيل المثال، أثار حديث مصور فيديو للناشط الإسلامي عبد الواحد بانكخوازي، غضب وأستياء الأيزيديين بسبب تشكيكه بعقيدتهم الدينية، فضلاً عن هجومه الحاد لسلوكهم وشعائرهم الدينية، متهما إياهم بأتهامات قاسية.

وحرص بعض قادة الأحزاب في إقليم كردستان على الأيزيديين، إذ قال علي بابير رئيس الاتحاد الإسلامي الكردستاني، إن اللذين يقاومون داعش من الأيزيديين ليسوا شهداء لأنهم غير مسلمين وبالتالي هم كفرة.

ورصد التقرير ان تصاعد نفوذ التيارات الإسلامية السياسية في دوائر الدولة ومفاصل المجتمع يعزز الانتهاكات على اساس النوع الديني، وهذا ما يتكرر مع المجتمع الايزيدي في إقليم كردستان العراق.

ويوضح ناشطون أيزيديون أن الأيزيديين، لا يملكون مطاعم لإسباب تعود للتمييز الإجتماعي بسبب رفض المحيط الإجتماعي لهم سواء كان الكردي او العربي، اللذي يرفض تناول أي أكل يطبخه الأيزيدي، ويشير الناشطون الأيزيديون أيضاً لتفاقم بناء المساجد في محافظات إقليم كردستان الثلاث إلى أكثر من 5 الاف مسجد، في حين لم يتم اعمار أي معبد او مكان مقدس أيزيدي واحد.

وهناك مشكلة اخرى، يشير لها الناشطون الأيزيديون، هي ان كثير من الأيزيديين لا يحصلون على الاوراق الثبوتية والمستمسكات الرسمية إلا بعد عناء طويل ودفع مبالغ كبيرة للرشوة، ويذكر عماد سلو 22 عام وهو ناشط أيزيدي، إن هناك ناجيات ايزيديات لم يتمكن من تلقي العلاج النفسي في الخارج بسبب عدم امتلاكهن لأوراق رسمية وجوازات رسمية، وهذا ما لم تعالجه لا السلطات المحلية في نينوى ولا في إقليم كردستان ولا في حكومة بغداد.

وبالمجمل فإن تنوع الانتهاكات التي يعاني منها الأيزيديون يضع امام وضع صعب يحول دون امكانية استمرارهم في العراق، يجب على السلطات المعنية توفير جميع متطلبات الحماية والعيش الكريم للأيزيديين، وهذا كان الطلب المشترك لدى اغلب الايزيديين اللذين قابلهم التقرير.

3- انتهاكات حقوق الصابئة المندائيين

لم يكن خطر تنظيم داعش الإرهابي يهدد القسم الأكبر من المندائيين نظراً لكونهم يتركزون في وسط وجنوب العراق، لكنه من جهة ثانية عزز هجرتهم، لا سيما بعدما وفر مناخ التصدي لداعش وعسكرة المجتمع، فرصة لعودة ظاهرة الخطف والقتل من جديد من قبل جماعات مسلحة استعادت نشاطها في العاصمة بغداد خلال تلك الفترة.

وخلال مقابلة مع منظمة مجتمع مدني مندائي تمثل رئاسة الطائفة في العراق، حيث سجلت حوادث قتل في حالات مختلفة، تمثلت كالآتي:

اغتيال الشاب نوار حسين زبون من قبل مجهولين بعد خطفه اثناء خروجه من محل الصياغة التابع له في منطقة بغداد الجديدة، مع العلم أن ذويه دفعوا فدية مالية من أجل إطلاق سراحه.

اختطاف اثير عبد القادر لازم وهو صاحب محل للمصوغات الذهبية و عثر على جثته بعد 10 ايام تحمل اثار تعذيب.

تعرضت عصابة مسلحة لصاحب محل مصوغات ذهبية مندائي وهو وصفي الزهيري، مستخدمة اسلحة كاتمة للصوت وبعد سرقة مصوغاته الذهبية، توفي في مستشفى ميسان.

اختطاف وقتل الشاب الصانع وسام وشاح سعد من محافظة ذي قار مدينة الشطرة. وسجلت ذات المنظمة العديد من هذه الحالات بما يزيد عن اكثر من 250 حالة، اغلبها استهداف صاغة ذهب، والأستيلاء على مصوغاتهم الذهبية بعد قتلهم او خطفهم. ويؤكد ناشطون مندائيون إنهم رغم كونهم قدموا عشرات البلاغات الأمنية إلا أنهم لا يتلقون اي حماية أمنية او قانونية.

ويعاني أيضاً المندائيين من التمييز الاجتماعي، الذي يتمثل بتجنب الاكل والشرب منهم. هذه الضررة التمييزية تخضع المندائيين لحصار اجتماعي، فبعض المسلمين لا يصافحونهم ولا يشاركونهم الطعام. ويشكو المندائيين أيضاً جهل رجال الدين المسلمين بالمعتقدات المندائية، وقد سبق لأحد رجال الدين في مدينة البصرة اصدار فتوى لمانهضة المندائيين بوصفهم سحرة وأنجاس¹⁶. وأعلن رئيس طائفة الصابئة المندائيين الريش أمة ستار جبار الحلو عن مغادرة أكثر من 50 ألف مندائي في العقد الاخير متهما الحكومات المتعاقبة بأهمال الصابئة المندائيين.

ان امانة بغداد، التي تعتبر الجهة التنفيذية المسؤولة عن نضافة وجمالية وإزدهار العاصمة، بصدد منح المنطقة المسماة "جزيرة الاعراس" الواقعة وسط العاصمة، والتي تعتبر ارضا للتعهد لدى اتباع الديانة المندائية، بصدد منحها ارضاً للاستثمار الخاص، بغية بناء مركز تسوق "مول". ويأتي ذلك في الوقت، الذي تم فيه مسح عدد من المقابر لدى اتباع الديانة في محافظة البصرة وتحويلها لمساحة استثمار كموقف للمركبات¹⁷

- الاطار القانوني للاقليات في العراق

نص الدستور العراقي على مجموعة واسعة من الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تعكس التزام العراق بتوقيع الاتفاقيات الدولية الاساسية لحقوق الإنسان مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والعهد الدولي للقضاء على جميع اشكال التمييز العنصري وغيرها من الاتفاقيات الضامنة لحقوق الإنسان وحقوق الأقليات.

• حقوق الاقليات في الدستور العراقي

نص الدستور العراقي على الحق في المساواة وعدم التمييز في المادة 14 التي نصت على أن "العراقيون متساوون امام القانون دون تمييز بسبب الجنس او العرق او الدين او المذهب او الوضع الاقتصادي او الاجتماعي". وتكفل الدولة بموجب المادة 16 تكافؤ الفرص لجميع العراقيين، وتتخذ اجراءات فاعلة لضمان ذلك، وبغية التصدي لأي كيان سياسي يتبنى العنصرية، نصت المادة 7 اولا على "حظر كل كيان او نهج يتبنى العنصرية او الارهاب او التكفير او التطهير الطائفي".

كما نص الدستور على الحق بالمشاركة السياسية والتمتع بسائر الحقوق السياسية في المادة 20 التي نصت على أن "للمواطنين رجالا ونساء حق المشاركة بالشؤون العامة، والمشاركة السياسية بما فيها حق التصويت والترشح والانتخاب". وأقرت بالحق في حرية الدين والمعتقد في المادة 42 التي نصت على أن "لكل فرد حرية الفكر والضمير والعقيدة"، ونصت المادة 41 على أن "العراقيون احرار في الالتزام بأحوالهم الشخصية حسب ديانتهم ومذاهبهم".

وتحظى هذه المواد بدعم من نص المادة 2 (ج) التي تنص على عدم تشريع اي قانون يتعارض مع الحقوق المنصوص عليها في الدستور، لذلك وعلى وفق ما جاء في الدستور، والالتزامات الدولية، يجب على السلطة التشريعية سن تشريعات للتأكد من تنفيذ هذه الأحكام.

• القيمة العملية لحقوق الاقليات في القانون العراقي

على الرغم من أن الدستور قضى بالأعتراف بالاقليات ووفر ضمانات قوية للمساواة، مع ذلك لا تدخل احكامه حيز التطبيق إلا من خلال التشريعات التي لم تدخل بعد حيز التنفيذ حتى لحة كتابة التقرير، او التي لم تشرع اصلا مثل قانون المساواة وعدم التمييز او قانون حماية حقوق الاقليات، فالمادة 125 توفر ضماناً لأمكانية تشريع قانون يحمي الاقليات لكن لم تشرع في قانون للآن. ومن الواضح انه لا أهمية لإيراد حقوق يتمتع بها الاقليات من دون ان ينعكس ذلك واقعا على شعورهم بالمواطنة، وأن

بريتي تانيجا، جماعات الاقليات في العراق، مجموعة حقوق الاقليات الدولية¹⁶

مقابلة مع مسؤول منتدى الشباب المندائي ساري سالم¹⁷

ضمانات الدستور بعدم التمييز والمساواة لا تعد حلاً للتمييز والأقضاء لأفراد الاقليات الدينية، طالما كان هذا التمييز والأقضاء موجوداً أصلاً بحكم الأمر الواقع.

التوصيات

يقدم التقرير التوصيات التالية بناءً على ما وثقه من انتهاكات وما جاء فيه من تحليلات وما كشف عنه من معلومات، وهذه أبرز التوصيات التي توصل لها التقرير:

- 1- التمييز ضد الاقليات
أن حزمة من التشريعات التي تحافظ على التنوع وتعزز وجود الاقليات ومن ثم حماية الهوية التعددية للمجتمع العراقي، يمثل بالوقت الحاضر ضرورة قصوى. تشريع للمساواة وعدم التمييز الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والسياسي.
- 2- التحريض والتكفير
تستدعي مواجهة التحريض والتكفير ضد الاقليات الدينية في العراق، التشجيع على تعزيز الحوار ما بين الأديان، تعديل المناهج الدراسية بما يعزز الهوية الوطنية الحاضنة للتنوع، وتفعيل وتطبيق المواد العقابية التي تتصدى لدعاة التكفير.
- 3- المناطق المتنازع عليها
إطلاق عملية تفاوض بأشراف دولي حول الحدود المتنازع عليها والتي تمثل مناطق سكنى الاقليات، وبما يضمن حقوق الاقليات ومشاركتهم في عملية التفاوض والاختيار بين حكومتي اقليم كردستان وبغداد اللتان تتصارعان على هذه المناطق.
- 4- إعادة بناء الثقة بين الاغليات والاقليات
وضع خطة واستراتيجية وطنية لإعادة بناء الثقة بين المكونات العراقية المختلفة.
- 5- التصديق على اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، وهي اتفاقية تجرم المتورطين في الاعمال المرتكبة بجماعات دينية او قومية او عرقية، وينبغي ان تعتمد الخيارات التي وضعها المكتب المعني بمنع الابادة الجماعية.
- 6- إتخاذ تدابير للوقاية من اعمال العنف التي تستهدف أفراد الاقليات الدينية او مواقعهم الدينية. وفي حالات الخطر البالغ، ينبغي أن تسارع هيئات إنفاذ القانون إلى اتخاذ تدابير وقائية مناسبة وأن تكيف تلك التدابير وفقاً لتطور الأوضاع.
- 7- على الدولة إجراء تحقيقات شاملة وفورية ومعاقبة الجناة في جميع حالات تخويف الأشخاص المنتمي لأقليات دينية ومضايقتهم واضطهادهم وغير ذلك من الانتهاكات الخطير لحقوق الإنسان الخاصة بهم. وينبغي أن تتاح للأقليات الدينية عند الاقتضاء، تدابير مناسبة، بما في ذلك المساعدة القانونية، لتوثيق حالات العنف والقيام على نحو فعال بمقاضاة المتورطين فيما يستهدفها من اعتداءات وعنف طائفي. وينبغي توفير القدر المناسب من رد الاعتبار والتعويض لضحايا العنف الطائفي.
- 8- على الحكومة اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان حماية جماعات الاقليات الدينية والمدافعين عن حقوق الإنسان الخاصة بالاقليات وممثلي الاقليات بما فيهم النساء.
- 9- ينبغي على الدولة العراقية أن تبذل مزيداً من الجهود في مواجهة ظاهرة الإفلات من العقاب، بعد أن أصبح هذا الإفلات ثقافة عامة لا تعرف استثناءات إلا على نطاق ضيق، وأول الاجراءات المقترضة عملها يتمثل بتحريك فعالية الأدوات المستخدمة لوضع حد للإفلات من العقاب.
- 10- انظام العراق إلى نظام روما الأساسي، وهو أحد المرجعيات الأساسية القانونية لأية مسؤولية مفترضة من قبل الدولة عن حماية الاقليات.
- 11- منح الهويات المدنية لأفراد الاقليات ممن لا يملكون هويات ثبوتية او فقدونها اثناء فترات النزاع.

- 12- سن قوانين منفصلة خاصة بالأحوال الشخصية لأفراد الاقليات من غير المسلمين، او تعديل قانون الاحوال الحالي لضمان عدم خضوع الاقليات من غير المسلمين، لقانون الشريعة، وينبغي لأية تعديلات جديدة او قوانين جديدة يتم سنها، أن تتضمن احكاماً تضمن عدم تعرض المرأة من جماعات الاقليات لأي شكل من اشكال التمييز.
- 13- توفير فرصة لتدريب الشرطة والعاملين بالمجال الإجتماعي على العنف النوعي، وحقوق الاقليات، وكيفية التعامل معها.
- 14- تنفيذ استراتيجية وطنية تعزز إشراك الاقليات في الحياة العامة، وينبغي إشراك ممثلي الاقليات في تصميم وتنفيذ مثل هكذا خطط.
- 15- تحديد الثغرات القائمة في الخدمات العامة المقدمة لمجتمعات الاقليات وحالة الفقر الموجودة في المناطق غير المتناسبة مع الوضع العام والتحصيل التعليمي المنخفض، وتطوير برامج علاجها.
- 16- تبادل المعلومات بشأن افضل الممارسات المماثلة من بلدان اخرى في مجال البرامج التصحيحية لتعزيز حقوق الاقليات.